

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-921)

الصادر في الدعوى رقم (V-37317-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة - ضريبة القيمة المضافة - اشتراطات الفاتورة المبسطة - عدم وجود رقم ضريبي - رد الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعى بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، لأغراض ضريبة القيمة المضافة - أثبتت المدعى عليها بأنه عند شخص ممثل الهيئة على موقع المدعى خلال فترة الحملة الميدانية، وبعد فحص الفواتير المبسطة، تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة حيث لم تتضمن الفواتير قيمة الضريبة الواجبة السداد المنصوص عليها نظاماً بالإضافة إلى عدم وجود رقم ضريبي، لذا تم فرض الغرامة محل الدعوى - ثبت للدائرة صحة إجراء المدعى عليها استناداً إلى نصوص نظامية - مؤدي ذلك: رد الدعوى المقدمة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٠/٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣/٢٠١٤) وتاريخ ٢٠١٤/٨/١١هـ.

- المادة (٣٠/٨/ب/هـ) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:
إنه في يوم الأحد (١٧/١١/٤٤٢) الموافق (٢٧/٦/٢٠٢١) اجتمعت الدائرة الأولى

للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١٤٢٥/١١/١٥هـ وتعديلاته، والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ؛ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٦/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ...، هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مقهى ... لتقديم المشروبات، بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على فرض غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بأنه عند شخص ممثل الهيئة على موقع المدعي خلال الحملة الميدانية، وبعد فحص الفواتير المبسطة، وبعد المعاينة تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (هـ) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة حيث لم تضمن الفواتير قيمة الضريبة الواجبة السداد المنصوص عليها نظاماً بالإضافة إلى عدم وجود رقم ضريبي، لذا تم فرض الغرامة محل الدعوى، وتطلب رد دعوى المدعي.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٦/٢٧/٢٠٢١م انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... أصللة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...). ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...). وبسؤال طرف الدعوى بما إذا كان لديهما ما يودان تقديميه خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صحيفة الدعوى وما لحقها من ردود أجابا بالنفي، وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ٢/١١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع

من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث قدمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠٠٠٠) ريال، قد صدرت في حق المدعي نتيجةً لعدم تضمين الفواتير قيمة الضريبة الواجبة السداد بالنسبة المنصوص عليها نظاماً كما لم تضمن الرقم الضريبي، وحيث يطلب المدعي إلغاء الغرامة بحجة وجود عطل في جهاز الكاشير الخاص به، وحيث أن المدعي لم يقدم من المستندات ما يثبت التزامه للاشتراطات الواردة في الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وحيث نصت الفقرة (٨/ب/هـ) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والمتعلقة بالفواتير الضريبية: « يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية : ب - اسم وعنوان المورد ورقمتعريفه الضريبي. هـ - الضريبة الواجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات»، وحيث نصت الفقرة (٤٠) من المادة (٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة على: « يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة»، وحيث جاءت الدعوى مجرد قول مرسل، الذي تخلص معه الدائرة إلى صحة قرار المدعي عليها المطعون ضده.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
أولاً: قبول الدعوى شكلاً.

ثانياً: رد دعوى المدعي / ...، هوية وطنية رقم (...).

صدر هذا القرار حضورياً في حق الطرفين ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وَصَّلَ اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.